

مقابلات

عزمي بشارة*

مخاطر النظرة الأميركية – الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية

لا يمكن فصل القضية الفلسطينية عن السياق العالمي. والسياسات العالمية يعني، في هذه الحالة، الهيمنة الأميركية في عالم ذي قطب واحد. فمنذ وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، ومنذ حوادث 11 أيلول/سبتمبر تخصيصاً، باتت عملية صنع القرارات الأميركية خاضعة لمن يسمون "المحافظون الجدد"، الذين يدعون إلى استعمال القوة لبناء إمبراطورية. هذا الموضوع عولج إلى حد الإشباع، لذلك لا أريد أن أغوص فيه أكثر من الضرورة. لكن لا بد من قول بضع كلمات عن وجه من وجوه النظرة الأميركية الجديدة إلى العالم، أعتبره أهم الوجوه المؤثرة في الفلسطينيين اليوم: إنها الفكرة المشوّشة والمشوّشة القائلة بأن الحرب على الإرهاب، و"التزام" أميركا بتصدير الديمقراطية، والحرب على بعض الأنظمة العربية (أي محاولات إطاحتها) إنما هي شيء واحد. إن تمييز هذه العناصر بعضها من بعض أمر مهم لفهم ما تقوم به الإدارة الأميركية وحلفاؤها في الشرق الأوسط.

الحرب على الإرهاب وتغيير الأنظمة وتصدير الديمقراطية

الزعم الذي تتقدم به الإدارة الأميركية هو أن نهاية الحرب الباردة أتاحت لها أن تضع "التزامها الديمقراطي" في صلب سياستها الخارجية. فالتوازن الذي كان قائماً بين القطبين، والذي أثمر استقراراً إقليمياً، كان يكبل يديها ويرغمها على أن تحدد موقفها من أي نظام وفقاً لكونه "معنا أو ضدنا"، لا وفقاً لكونه أو عدم كونه ديمقراطياً. وهكذا فإن النظام العالمي الجديد بات يعني، في جملة ما يعني، أن الولايات المتحدة صارت قادرة الآن على البدء بتصدير الديمقراطية – مع تحول الديمقراطية، كما يبدو، إلى سلعة تستلزم حملات ترويج، وعلاقات عامة جيدة، والبحث عن وكلاء تصدير ملائمين (يكونون بدورهم وكلاء حصريين).

مع اندلاع الحرب على الإرهاب والانشغال بخطرته، راح مشروع تصدير الديمقراطية يختلط بمفهوم آخر فحواه أن الأنظمة الدكتاتورية تنتج الإرهاب. وهذا يجعل مسألة فرض الديمقراطية على الأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط مسألة تتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة. ليس هناك طبعاً أية دلائل على أن الدكتاتوريات تنتج الإرهاب أكثر من الديمقراطيات. فالواقع أنه على امتداد العقد الماضي وقعت أعمال إرهابية في الهند الديمقراطية أكثر مما وقع في الصين. حيث لم يقع عملياً أي عمل؛ وهذا أمر له دلالتة. ومهما يكن المرء أميل إلى الديمقراطية، فإن مستوى الحوادث الإرهابية لم يتراجع في البلاد التي اعتمدت فيها إصلاحات ديمقراطية.

وقد غدا من الواضح اليوم أن إدارة بوش لم تول الكثير من التفكير لل صعوبات التي قد تنشأ في محاولة بناء ديمقراطيات من دون ديمقراطيين، ومن دون قوى ليبرالية منظمة، أو من دون طبقة وسطى كبيرة ملتزمة المجتمع ككل ومستعدة لأن ترمي بنفسها في عملية بناء الأمة، لكن، في أي حال فإن مشروع تصدير الديمقراطية إلى بعض دول الشرق الأوسط إنما تحول إلى ذريعة لملء الفراغ البرهاني الناجم عن افتضاح أكاذيب الإدارة الأميركية في شأن الحرب على العراق. وجوهر المشروع الحقيقي هو محاولة إسقاط أنظمة نشأت بعد زوال الاستعمار، وتأسست على الجيوش وأجهزة الأمن العسكري بغية إحلال كيانات جديدة (صديقة) محلها، وذلك بعد تجريدها من الهوية العربية التي كانت تمنحها الشرعية من قبل. إذ يبدو أن أحد أوجه السياسة الأميركية إنما هو نزع الصفة العربية، وتفتيت الهوية إلى طوائف (وزيادة النزاعات الطائفية حدة من خلال ذلك) وتلبس الانقسامات الطائفية لبوس التعددية – أي محاولة إقناع الناس في الشرق الأوسط بأن التعددية إنما هي التعددية الطائفية لا السياسية. (ومن الأمثلة الطيبة لذلك عراق اليوم، حيث لا تكاد كلمة "عرب" تظهر في أي بيان أميركي، بعدما استعوض عنها بشكل شبه كامل بعبارتي "شيعة" و"سنة"). إن وجه هذه الديمقراطية المصدرة ليس وجه الديمقراطية – إنه وجه الإمبريالية. وإن المظاهر المريعة للصراع الأميركي "لمكافحة الإرهاب" ومثله "الصراع من أجل الديمقراطية" – استخدام القنابل الفوسفورية في غرب العراق، انتشار اللجوء إلى التعذيب في السجون العراقية وفي السجون الأميركية السرية خارج متناول القانون الأميركي والدولي – قد جعلت الناس في الشرق الأوسط شديدي الارتياح حيال المزاعم الأميركية باحترام المبادئ الكلية للعدالة والشرعية.

القضية الفلسطينية:

نظرتان متعارضتان

تُعتبر القضية الفلسطينية في أعين الشعب العربي – من فلسطينيين وغير فلسطينيين، ديمقراطيين وغير ديمقراطيين – الجرح الاستعماري المفتوح في العالم العربي. وهي تمثل إخضاع العالم العربي وتقطيع أوصاله على أيدي المصالح الغربية ونفاق الغرب في شأن القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، وما إليها. هذه هي النظرة العربية.

أما بالنسبة إلى الذين يسيطرون على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، فإن قضية فلسطين، كقضية الإرهاب، إنما هي نتيجة للحرب الباردة ونظام القطبين؛ المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال منذ سنة 1948 (وليس منذ سنة 1967) تُطرح باعتبارها إرهاباً وعنفاً. كما يُنظر إلى القضية الفلسطينية أيضاً باعتبارها ناتجة من الأنظمة العربية، أو حتى من اختلاقها؛ ويرى هؤلاء الأشخاص أن مشكلة اللاجئين ليست ناتجة من قيام إسرائيل بعملية تطهير عرقي، بل من قيام الدول العربية بشن الحرب على الدولة الإسرائيلية الناشئة حديثاً في 15 أيار/مايو 1948، بعد هرب أو طرد مئات الألوف من الفلسطينيين. وهكذا فلئن نظر المرء إلى القضية الفلسطينية باعتبارها ناشئة عن سياسة الأنظمة العربية، نجم عن ذلك أنه إذا ما حدث "تغيير أنظمة" في بعض الدول العربية، أو إذا ما تم ابتزاز هذه الأنظمة أو دفعها أو إرغامها على الرضوخ للإملاءات الأميركية – بعبارة أخرى: إذا ما نزع القضية من أيدي الأنظمة العربية التي تتلاعب بها خدمة لأغراضها، فسوف يكون من الممكن تفكيك القضية الفلسطينية وتلطيفها وتخفيفها، أو على الأقل إزاحتها من الموقع المركزي الذي ما زالت تحتله. وفي هذا السياق تواصل الولايات المتحدة استدراج مزيد من الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل في غياب أي حل عادل للقضية الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية لم تكن بالتأكيد غريبة تماماً عن حرب الولايات المتحدة على العراق، ولا عن ضغوطها على سورية. فهكذا يفكر صانعو السياسة في الإدارة الحالية، وهي الطريقة نفسها التي اعتمدها، في رأيي، أشخاص من أمثال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق بنيامين نتنياهو، ورئيس الحكومة السابق أريئيل شارون.

فالأهمية الرمزية لفلسطين باعتبارها المسألة الاستعمارية الأخيرة في العالم يتم تجاهلها تماماً من جانب المحافظين الجدد وزملائهم (إن لم نقل معلمهم) في اليمين الإسرائيلي.

إن التركيز المستجد على قيام دولة فلسطينية، كما يفهم اللفظ في خريطة الطريق، يندرج ببسر داخل هذا الإطار. فالدولة الفلسطينية باتت تعتبر اليوم في منزلة الحل الكامل للمسألة كلها؛ إنه الحل الذي يبطل ويمحو مسائل "الوضع النهائي" التي كانت مطروحة في أوسلو. لم يعد ثمة أي كلام على الحاجة إلى العدل، أو حتى العدل النسبي، حيال الفلسطينيين بحيث يُنهى الاحتلال، ويتم الانسحاب إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967، ويفكك مشروع المستوطنات الاستعماري، أو تعويض اللاجئين عن تاريخ طويل من اغتصاب أملاكهم ونفسيهم وتشيتهم. وفي ظل التفكير الجديد تصبح مسألة اللاجئين مسألة أشخاص عديمي الجنسية؛ وبما أن اللاجئين الفلسطينيين هم أناس عديمو الجنسية، فالمشكلة ليست إذاً مشكلة احتلال، أو افتقار إلى تقرير المصير، أو تزايد المستوطنات، أو القدس، أو اغتصاب الأملاك، أو اللاجئين، وإنما مجرد مشكلة انعدام الجنسية. ومن خلال تحويل المسألة الفلسطينية إلى مسألة قيام دولة، تُشَدَّب فلسطين أخيراً إلى "حجمها المناسب"، إذا جاز التعبير. (ومن الجدير بالذكر هنا أن المنطق نفسه كان قد دفع شارون من قبل إلى الزعم أن ثمة دولة فلسطينية هي الأردن. غير أن شارون أصبح مؤخراً أكثر قناعة بالحاجة إلى دولة فلسطينية لمساعدة إسرائيل على الانفصال عن غزة وعن المناطق المكتظة بالسكان في الضفة الغربية).

تضمينات قيام الدولة

لنتفحص الفرضية القائلة بأنك إذا أعطيت الفلسطينيين دولة تحل جميع المشكلات معاً في صفقة واحدة. من المهم جداً أن نتفهم تضمينات هذه الفرضية، لأن كثيرين من أصدقاء الفلسطينيين وأنصارهم - وحتى بعض الفلسطينيين - يقعون سهواً في الفخ ويركزون حالياً على أسئلة ملتهبة مثل: كيف يمكن للفلسطينيين أن يحصلوا على دولة؟ ومتى يمكن أن تتحقق؟ وما هي حظوظها الاقتصادية في البقاء؟ وأي شكل من أشكال الحكم سيعتمد فيها؟ وقس على ذلك. ويبدو الأمر كأن غاية ما كان يطمح إليه النضال الفلسطيني على امتداد الأعوام المئة الماضية إنما كان الحصول على دولة.

لا بد من أن نتذكر أن هدف الفلسطينيين لم يكن أصلاً إنشاء دولة، وإنما التحرير والعدالة. والواقع أنه حتى الستينيات من القرن الماضي، لم يكن إنشاء "دولة" في مختلف أنحاء العالم العربي أمراً إيجابياً في أنظار معظم العرب، وإنما وسيلة لفرض المشروع الاستعماري على المنطقة: فإنشاء المزيد من الدول العربية في النصف الأول من القرن العشرين لم يكن أصلاً مجهوداً ديمقراطياً عربياً، بل مشروعاً استعمارياً. فالعرب أنفسهم كانوا يريدون عدداً أقل من الدول العربية الكبرى - وبالمطلق كانوا يتطلعون إلى دولة عربية واحدة كبرى، في المشرق على الأقل، على ما وعدتهم القوى الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى. لكن ما إن تكرّس نظام الدول في العالم العربي وتعرّز، حتى راح الفلسطينيون أيضاً يعربون عن تطلعاتهم إلى التحرر من خلال تقرير المصير وإقامة دولة لهم. ومع ذلك فلا بد من التشديد هنا على أن تطلعاتهم إنما كانت تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية تكون تعبيراً عن العدالة، لا دولة تكون بديلة من العدالة.

غير أن هذا الطرح الأخير هو الذي اعتمدته سياسة بوش وشارون: دولة بديلة من العدالة، دولة بدلاً من الحل، دولة تكون انحلالاً للقضية الفلسطينية وإلغاء لها. في اتفاق أوسلو، طرحت القضية الفلسطينية باعتبارها مكونة من أربعة عناصر أساسية هي: (أ) اللاجئين، وهي القضية الفلسطينية الأساسية قبل سنة 1967؛ (ب) القدس، وهي

مسألة احتلال ومسألة رمزية وطنية ودينية في الوقت نفسه؛ (ج) الحدود، وهي مسألة السيادة؛ (د) المستوطنات، وهي أيضاً مسألة احتلال واستعمار. هذه هي العناصر الأربعة الأساسية التي كان يتمحور حولها مفهوم القضية الفلسطينية ويقدم في ذلك الوقت، وكانت العناصر الأربعة تدعى مسائل "الوضع النهائي" التي تستدعي حلاً. لم يزعم اتفاق أوسلو تقديم حل لها؛ بل كان الزعم أنه يوفر فترة انتقالية لبناء الثقة المتبادلة التي من شأنها أن تمهد الطريق للحل.

لا شك في أن ثمة كثيرين من الإسرائيليين - ومن المؤكد أن شارون كان منهم - كانوا يعتقدون منذ البداية أن قضايا "الوضع النهائي" هذه لا يمكن أن تُسوى. إذ ليس في وسع إسرائيل أن تطلب من الفلسطينيين أن يتخلوا عن القدس، أو عن حقهم في العودة، أو عن مطالبتهم بأن تنسحب إسرائيل إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967 أو تفكيك المستوطنات. لم يكن في وسعها أن تطلب هذا كله من الفلسطينيين، لكنها كانت في الوقت نفسه غير مستعدة للتنازل عن أي من هذه النقاط. فـ "الحكم الذاتي"، أو "الفترة الانتقالية" التي نص عليها اتفاق أوسلو إنما كانت مخرجاً يتيح لإسرائيل أن تتفادى مواجهة هذا الطريق المسدود. كانت الفترة الانتقالية تسوية داخلية إسرائيلية بين عدم استعداد إسرائيل لتسوية هذه المسائل الأربع بطريقة تكون في حدها الأدنى مقبولة من الفلسطينيين، وبين تلكتها في ضم الأراضي المحتلة قانونياً بحيث تضطر إلى أن تكون إما دولة ذات قوميتين وإما دولة أبارتهايد. فتأجيلات إسرائيل اللامتناهية في تطبيق بنود المرحلة الانتقالية، وإصرارها في كامب ديفيد على البند المستحيل قبوله والمتمثل في "إنهاء كافة المطالب"، إنما هي تعبيرات عن هذا المأزق الإسرائيلي. وكان اندلاع الانتفاضة الثانية تعبيراً عن المأزق الذي واجهته عملية أوسلو.

عندما بدأ شارون وبوش يدعوان إلى قيام دولة فلسطينية، كانا يتحدثان بلغة الوضع النهائي. ففي أوسلو لم يكن ثمة ذكر للدولة الفلسطينية، وإنما لمسائل الوضع النهائي فحسب. ومن المفروغ منه أنه إذا ما تم التوصل إلى تسوية هذه المسائل - أي إذا ما تخلت إسرائيل عن القدس الشرقية، وانسحبت إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967، وفككت المستوطنات، واعترفت بحق العودة - فإن النتيجة المنطقية ستكون قيام دولة فلسطينية حرة. غير أن منطق بوش وشارون هو إعطاء الفلسطينيين دولة بدلاً من حل مسائل الوضع النهائي.

ومن شبه المؤكد أن "الدولة" العتيدة لن تكون "الوضع النهائي"، وإنما دولة "انتقالية" ذات "حدود مؤقتة" لن يتم تحديدها بصورة نهائية إلا في غضون عشرين أو ثلاثين عاماً، بحيث لا يضطر الفلسطينيون إلى التخلي عن القدس وإلى أن يرضخوا لحدود مقلصة، وبحيث لا يتهم أحد بالخيانة. لكن مهما تكن صورة الدولة، فإن منطق بوش - شارون هو أنه مع قيام دولة فلسطينية ستحل بصورة آلية قضايا الوضع النهائي الأربع، وتتلاشى بشكل أو بآخر. لنأخذ مثلاً مسألة اللاجئين. إذا قامت "دولة" فلسطينية من دون الاعتراف بحق العودة فإن اللاجئين سيُعتبرون مواطنين في الدولة الفلسطينية، وإن كانوا يعيشون في الخارج. وبدلاً من أن يكونوا لاجئين سيكونون مهاجرين، سيكونون ضيوفاً، سيكونون رعايا أجنبية؛ فامتلاكهم جوازات سفر فلسطينية سوف يحل مشكلة المواطنة في الدول المضيفة. ففي لبنان لن يعودوا خطراً ديموغرافياً على التوازن الطائفي في البلد، إذ ستكون لهم جنسية وجواز سفر. ولما لم يمنحوا حق العودة فإن مشكلتهم ستظل على القدر نفسه من الحدة، غير أن مشكلة الآخرين ستحل بفضل عبارتي "دولة" و"جواز سفر" السحريتين. وهكذا تصبح قضية اللاجئين قضية مهاجرين؛ فالفلسطينيون لهم دولة ويستطيعون نظرياً أن "يعودوا" إلى دولتهم إذا ما رغبوا في ذلك.

حتى وإن قامت دولة في غزة وحدها وفي 40% من الضفة الغربية (كما أراد شارون ووافق بوش، على ما سألناه لاحقاً) فإن المسائل المتصلة بالاحتلال ستختفي بصورة سحرية من خلال تغيير المصطلحات: يستعاض عن كلمة

احتلال بعبارة "خلاف بين دولتين". سيكون لديك دولة فلسطينية وإسرائيل، وسيكون بينهما "خلاف بشأن الحدود" بدل مسألة الاحتلال.

هل تعرف كم من الخلافات بشأن الحدود يوجد في العالم، حتى بين الدول العربية؟ هكذا يتلشى إلحاح القضية الوطنية الفلسطينية وتضمحل لسعتها كقضية استعمارية. بذلك تنقل القضية الفلسطينية إلى "حجمها المناسب"، كما تراه إسرائيل، بحيث تغدو مجرد خلاف إقليمي تافه بين دولتين، خلاف يجب حله بالطرق السلمية. والدول، كما نعلم جميعاً، تحتكر اليوم استعمال العنف، وسوف يطلب من الدولة الفلسطينية أن تحتكر السلاح وتعتبر مسؤولة عن منع أي كفاح ضد إسرائيل. ومع تحول الخلاف إلى خلاف إقليمي بشأن الحدود، لن يكون ثمة مجال لأيّة حركة تحرير أو مقاومة، ويقضى على أي نضال مسلح. لماذا؟ لأن ههنا دولة فلسطينية الآن، ولذا فإن أية مقاومة إنما هي تحد لا لإسرائيل وإنما لشرعية الدولة الفلسطينية. وبذلك تكون المشكلة مشكلة الفلسطينيين لا مشكلة إسرائيل. وهكذا فأنت ترى أن هذا كله مثير للاهتمام.

والمستوطنات، كيف ترى الدولة الفلسطينية تؤثر فيها؟ المستوطنات "غير المرخصة" داخل الكانتونات التي ستكون الدولة الفلسطينية (والمسماة "مواقع متقدمة غير شرعية" من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي، على الرغم من كون القانون الدولي يعتبر كل المستوطنات الإسرائيلية "غير شرعية") سوف تزال في الأرجح، ومعها بعض المستوطنات المتوغلة في قلب الـ 40% من أراضي الضفة الغربية "المخصصة" للدولة الفلسطينية. أما المستوطنات الواقعة في الـ 60% المتبقية من أراضي الضفة الغربية والمسماة المنطقة C في اتفاق أوسلو فسوف توسع. فالوضع الذي سينشأ في الواقع إنما هو نظام أبارتهايد متنكر في زي "دولتين": دولة إسرائيلية موسعة تحتوي الآن على مناطق كبيرة متصلة من أراضي الضفة الغربية، يتجول فيها المستوطنون المختصون بامتيازات الأسياد الذين يعتبرون الأرض خاصتهم تاريخياً، ويتمتعون بحرية الحركة؛ والكانتونات المفتتة التي يحشر فيها الفلسطينيون، والمسماة "دولة".

لا وجود حتى الآن، طبعاً، لأي شريك فلسطيني حتى من أجل "دولة انتقالية" لا تستلزم توقيماً فلسطينياً على الخط المنقط الذي يتنازل عن القدس، ويسوي مسألة الحدود نهائياً كما ترسمها إسرائيل، أو تقديم بقية التنازلات المطلوبة من الفلسطينيين. يقيناً، لم يكن عرفات شريكاً لإقامة دولة كهذه، ولم يكن من شأنه أن يكون لو عمراً، ولذلك كان لا بد من أن يرحل - أما هل خرج من المسرح بصورة طبيعية أم لا فأمر غير معروف، ويبدو أنه لن يُعرف في المستقبل؛ ومن المؤكد أنه لن يُجرى أي تحقيق دولي في وفاته.

ومهما يكن من هذا الأمر، فإن شارون لم يصبح مستعداً للإقدام على الخطوة الأولى في الاتجاه الذي وصفته، أي فك الارتباط بغزة، إلا بعد وفاة عرفات. ويخلط الناس فك الارتباط بالانسحاب الحقيقي من غزة. إن ما كان شارون يقوله هو ما يلي: "بما أن لا وجود لشركاء لخطوة إنشاء الدولة الفلسطينية هذه على جزء من الأرض، فسوف أتخلى عن وجع الرأس المسمى غزة، ثم أتابع طريقي من طرف واحد، ووفق الإيقاع الذي أحده، في الضفة الغربية. بذلك أتمكن من تحديد شكل الوضع النهائي من دون عوائق، لأن العالم كله بدلاً من إدانة إسرائيل كما يفعل عادة سيكون منشغلاً بامتداحنا على الانسحاب من غزة." ويبدو أن هذا ما حدث فعلاً.

حل مسألة غزة

من نافل القول إن إسرائيل لم تكن تريد غزة على أية حال. فمشروعها الاستيطاني هناك لم ينجح. كانت إسرائيل تريد الانسحاب من غزة، لكن لم يكن ثمة شريك فلسطيني مستعد لأن يأخذها كدولة فلسطينية بديلة من كل شيء

آخر. لذلك فكّت إسرائيل الارتباط من جانب واحد، وهذا ما أطلق يدها بصورة لا سابق لها في الضفة الغربية والمستوطنات المحيطة بالقدس. فبين ليلة وضحاها تقريباً، تحول شارون من شخص غير مرغوب فيه - حتى في بعض دوائر الولايات المتحدة وأوروبا - إلى رجل سلام.

وثمة نقطة التباس أخرى في شأن فك الارتباط عن غزة تحتاج إلى توضيح: يعتقد كثير من الناس أن الخطوة التي قام بها شارون في غزة كانت أحادية الجانب تماماً، وأنها تمت من دون أية مقايضة. والواقع أن العكس هو الصحيح: فالخطوة لم تكن من جانب واحد؛ وكان ثمة مقايضة. فالانسحاب من غزة كان نتيجة مفاوضات، وإن لم تكن هذه المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين أو بين إسرائيل والدول العربية، بل بينها وبين الولايات المتحدة. (رفض شارون التفاوض مع الفلسطينيين واستنتج، فيما يبدو، أنه لما كانت الأنظمة العربية على هذا القدر من التبعية للولايات المتحدة والحرص على إرضائها، فقد يكفيها أن يتفاوض مع واشنطن فحسب). وعلى أية حال، فإن ما حصل عليه شارون في مقابل فك الارتباط هو ضمانه بوش - المعبر عنها رسمياً في رسالة بعث بها في الوقت نفسه الذي أعلن فيه فك الارتباط في نيسان/أبريل 2004 - بأن الولايات المتحدة سوف تتفهم أن إسرائيل لن تكون قادرة على الانسحاب إلى حدود سنة 1967، وأن المستوطنات قد غيرت بصورة دائمة الوضع الديموغرافي في القدس، وأن اللاجئين لا يمكن أن يمنحوا حق العودة. هكذا حصل شارون فعلياً على ما كان يريده تماماً بالنسبة إلى طبيعة الوضع النهائي، كما أن الدولة التي يفكر فيها هو والرئيس بوش - والتي يبدو أن تفسير خريطة الطريق يتجه في اتجاهها بصورة متزايدة - لا تأتي إلى ذكر القدس، وحق العودة، وإنهاء المستوطنات، أو الانسحاب إلى حدود سنة 1967. ذلك كان أعظم إنجاز قام به شارون، ويمكن لقائل أن يقول إنه أهم من إعلان بلفور الصادر سنة 1917.

هذه هي الخطة التي تمضي قدماً الآن. تخلص شارون من مشكلة غزة، وباتت غزة الآن مشكلة فلسطينية بحتة. هذا لا يعني أن غزة قضية منتهية؛ بل على العكس، كل المفاوضات في المستقبل ستكون بشأن غزة لأنه لم يحل أي شيء هناك. إسرائيل انسحبت فحسب. الأمر الوحيد الذي تمت تسويته، الخطوة الإيجابية الوحيدة هي تفكيك المستوطنات، وهو أمر لا يعكس. أمّا ما عدا ذلك - نقاط العبور، تصدير البضائع واستيرادها، تحرك السكان، المطارات، المرفأء، المعابر بين غزة ومصر - فيجب التفاوض بشأنها مع إسرائيل في المستقبل.

وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، ومعها الأميركيون سيتولون الآن مهمة التدخل والضغط في هذه القضايا التقنية والإجرائية، ومدار الكلام سيكون حول "الوضع النهائي في منطقة رفح" أو "حل مسألة المرفأء"، وقس على ذلك. سوف نظل منشغلين بالتفاوض بشأن غزة، بينما المفاوضات المهمة التي تتعلق بكل شيء آخر، وفي جملتها مسألة قيام الدولة، ستكون مشروطة باتخاذ السلطة الفلسطينية خطوات ضد المقاومة الفلسطينية لإثبات كون الفلسطينيين قادرين على إقامة دولة، حتى في غزة الضئيلة والـ 40% من أراضي الضفة الغربية المفتتة التي تبدي إسرائيل استعداداً للتنازل عنها. بعبارة أخرى: ستكون المفاوضات المتعلقة بالمسائل المهمة مشروطة بنشوب حرب أهلية فلسطينية.

لا وجود فعلياً، فيما يتعلق بفلسطين، لأية عملية سياسية في الإطار العالمي اليوم. ولا وجود لعملية سلمية. وإني لأعجب من الناس الذين يستخدمون هاتين المقولتين. إن ما يواجهنا عملياً اليوم إنما هو ممارسات إسرائيل الاستعمارية. ولا بد لنا من مواجهة هذا الأمر، والطريقة التي يتبعها المجتمع الدولي في ذلك هي استعمال لغة متناظرة - العنف من جانب الطرفين؛ المعتدلون من الجانبين؛ المتطرفون في المعسكرين؛ العملية السياسية؛ إلى ما هنالك. لا سبيل للبدء بفهم الوضع أو التعامل معه بصورة مجدية عندما نستخدم هذه المقولات.

إن ما يضيّع اليوم هو كون المشكلة الحقيقية إنما هي الاحتلال. وما تحتاج إليه القوى الفلسطينية هو التوحد لمواجهة وضع الاحتلال هذا. وهم يحتاجون بصورة خاصة إلى مقاومة الخطة الظاهرة للعيان، والهادفة إلى الإيقاع بين الفلسطينيين وتأليف بعضهم على بعض. لا شك في أن من شأن الحرب الأهلية الفلسطينية أن ترفد المشروع الإسرائيلي ولا يستطيع المرء إلا أن يتساءل عن نوايا الولايات المتحدة حيال المنطقة استناداً إلى أفعالها وسياساتها بالنسبة إلى فلسطين، وسورية، ولبنان، هذا إن أغفلنا العراق. وليس إمكان الحرب الأهلية في المنطقة أمراً مستبعداً على الإطلاق. أمّا في فلسطين فإن الخاسرين في أي نزاع من هذا القبيل إنما هم الفلسطينيون جميعاً.

القضية الفلسطينية عبء على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ويعترف الأميركيون بأنها مصدر لمعاداة الولايات المتحدة على المستويين الشعبي والسياسي. ومن نكد الحظ أن أسلوب الولايات المتحدة في التعامل مع هذا الواقع ليس العمل على إيجاد تسوية تضمن شيئاً من العدالة للفلسطينيين، وإنما محاولة التخلص من هذا العبء بتقليص القضية إلى "أبعادها الحقيقية □".

(*) أستاذ الفلسفة سابقاً في جامعة بير زيت، وعضو في الكنيست الإسرائيلي، ورئيس التجمع الوطني الديمقراطي (تجمع البلد). وتستند هذه المقالة إلى خطابه عبر الفيديو في الندوة السنوية لمركز فلسطين في واشنطن (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx